الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل كوفيد 19

The precautionary measures of the Bank of Algeria to activate risk management in light of Covid 19

معيزي أحلام، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، ahlem.maizi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/29 تاريخ القبول: 2023/03/21 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية تداعيات أزمة *Covid19*، من خلال التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية لمواجهة الأزمة مع ضرورة تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك الجزائرية، وقد توصلنا الى أن بنك الجزائر سارع الى إعتماد إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الإحترازية التي كانت تهدف في مجملها الى دعم السيولة وهو ما ساهم في تجنب الآثار السلبية .

كلمات مفتاحية: إدارة مخاطر، جائحة كورونا، بنك جزائر، إستقرار مالي.

تصنيفات JEL : I12، G21، G20

Abstract:

This study aims to investigate how central banks faced the repercussions of the Corona pandemic by identifying the in addition with the need to activate Risk management at the level of Algerian banks, we have concluded that the Bank of Algeria was quick to adopt measures related to monetary policy and precautionary ,That were aimed at supporting in their entirety. This what contributed to avoiding negative effects.

Keywords: Risk Management, Corona virus pandemic, Bank of Algeria, Financial Stability.

Jel Classification Codes: I12 ,G21,G20

1. مقدمة:

بعد ظهور فيروس كورونا لأول مرة في مدينة ووهان بالصين في ديسمبر 2019 ، وبداية انتشاره وتفشيه عبر العالم سنة 2020 حيث تسببت هذه الجائحة في خلق أزمة انسانية وصحية غير مسبوقة، كما أدت الى هبوط اقتصادي حاد عبر العالم بسبب درجة عدم اليقين لإمكانية احتوائه و طول مدته، وبسبب الاغلاق الاحترازي الذي اعتمدته معظم دول العالم الأمر الذي أدى الى اغلاق عديد القطاعات الاقتصادية مما انعكس بشكل سلبي على قدرة المصارف، حيث لم يكن واضح كيف للمصارف العالمية أن تتجاوز هذه الأزمة ما ادى بها لمواجه جملة من المخاطر و التحديات في ظل ظروف تلوح بإمكانية تعرضها لأزمة مالية عالمية أكثر حدة من الأزمة العالمية لسنة 2008، وبما أن المخاطر في القطاع البنكي من أهم المواضيع التي يجب أن يسلط عليها الضوء مع ضرورة الحاجة الى السيطرة عليها خاصة في ظل الاضطرابات الاخيرة التي اثرت على القطاع المصرفي واقتصاديات الدول، على هذا الأساس فقد توجهت كل من البنوك والهيئات الرقابية الى الاهتمام اكثر بالمخاطر والبحث عن آليات فعالة من أجل ادارتها ذلك من خلال ايجاد الاستراتيجيات اللازمة، حيث نجد كبرى اقتصاديات العالم مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية سعت الى اعتماد حزمة تحفيزية لنظامها المالي من خلال تجنيد البنوك المركزية الى البحث عن آليات تساعد البنوك لمواجهة المخاطر.

كذلك نجد الجزائر قبل بداية جائحة كورنا سنة 2020 كانت تعيش جملت من التحديات بدأ بانهيار اسعار البترول العالمية منذ سنة 2014 والذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الدخول في مرحلة ترشيد النفقات في ظل تناقص حجم الايرادات البترولية، الأمر الذي أدى الى تأزم الوضع السياسي ثم كان بعدها الحراك الشعبي الذي كان من أهم نتائجه تغيير الخارطة السياسية وبداية الدخول في مرحلة جديدة، وفي ظل مرحلة انتشار فيروس كورنا الذي كان سببا في اعلان الحجر المنزلي منذ 24 فيفري 2020 الذي انجر عنه غلق كافة المؤسسات التربوية المعاهد والجامعات، غلق كل الاعمال التجارية أملا في احتواء الفيروس والتقليل من عدد الاصابات في ظل غياب اللقاح خلال تلك الفترة كل ذلك أدى الى تأزم الأوضاع الاقتصادية عامة ودخول النظام المصرفي الجزائري أمام جملة من التحديات، الأمر الذي جعل

بنك الجزائر يسعى الى محاولة احتواء الاوضاع عبر وضع جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تساهم في التقليل من حدة هذه المخاطر. من هذا المنطلق سوف نحاول معرفة مدى استطاعة النظام المصرفي الجزائري في ادارة المخاطر البنكية في ظل الأوضاع الراهنة و منه نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ لقد اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام و النظام المصرفي بشكل خاص في ظل ذلك ما هي الاليات و التدابير التي إعتمادها بنك الجزائر من أجل تفعيل ادارة المخاطر البنكية ؟

انطلاقا من الاشكالية المطروحة يمكن أن نطرح الفرضيات التالية :

- ✓ لقد ادت جائحة كورونا واستمراره لأكثر من سنتين الى ظهور تحديات جديدة واجهها النظام المصرفي الجزائر؛
- ✓ أثرت جائحة كورنا على النظام المصرفي العالمي ومن ضمنه الجزائري الأمر الذي فرض على البنوك المركزية ضرورة اعتماد برامج تحفيزية وكذا برامج رقابية من أجل تفعيل ادارة المخاطر المنجرة عنه .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل:

- ✓ في ظل التحديات الجديدة التي وجد النظام المصرفي الجزائري أمامها لابد من تحديد اجراءات رقابية وتحفيزية في اطار تلك الظروف، من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

2. ادارة المخاطر في البنوك: مفهوم وآليات

1.2 مفهوم المخاطر البنكية:

لقد حملت الفترات السابقة موجات من التغيير الجذري في القطاع المصرفي، ومن بين القوى الرئيسية الدافعة لذلك كان هناك جملة من العوامل التي زعزعت الاستقرار منها الدور المتضخم للأسواق المالية، أيضا التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية اضافة الى ازدياد حجم المنافسة، كلها ساهم في زيادة و تنوع المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة.

فالمخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة، ويمكن أن نقسم المخاطرة إلى نوعين، فمنها ما هو عام وهو الذي يخرج عن إرادة البنك والعميل

معا، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقع(Ivan, 1999, p. 25) .

كما عرفت المخاطر على أنها " احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق اهدافه وغاياته ,حيث إن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعمالة وممارسة نشاطه من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (صادق راشد، 2009، صفحة 195).

من التعاريف السابقة يمكن أن نخلص الى أن المخاطر البنكية " على أنها الخسائر التي يتعرض لها البنك والتي تؤثر بشكل سلبي على عائده"، فالمخاطر البنكية على العموم هي كل المتغيرات التي تؤثر في توجهات وتوقعات البنك و يظهر ذلك من خلال تذبذب العائد أو إنخفاضه عن القيمة المتوقعة.

2.2 مصادر المخاطر البنكية :

ترجع المخاطر البنكية الى مصدرين أساسيين هما المخاطر النظامية و الغير نظامية :

- ✓ **المخاطر النظامية:** وتعرف أيضا بالمخاطر العامة فهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل، ذلك لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق لما يحمله من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة لعدة عوامل صعبة التحكم مثل حدة التضخم، التوجه نحو العولمة المصرفية وكذا ارتفاع شدة المنافسة، هذا النوع من المخاطر تتعرض له البنوك بشكل عام بحيث لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها (خضراوي، 2009، صفحة 4).

و في ظل هذا النوع من المخاطر هناك بعض الحالات التي تفرض على البنوك المركزية لإمتصاص جزء من هذه المخاطر و هو ما حدث في ظل الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث تتوجه البنوك المركزية العالمية للاعتماد على برامج تحفيزية و كذا رقابية من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك على عدة مستويات ، حيث تسارعت البنوك المركزية خلال الأزمات بشكل خاص الى البحث عن إجراءات سريعة ومدروسة من أجل التقليل من تبيعات الأزمة سواء عبر تخفيض معدلات سعر الفائدة التي قد

تصل حتى الى المعدلات الصفرية و هو ما اعتمده البنك الفيدرالي الامريكي خلال جائحة كوفيد أو اعتماد سياسة السوق المفتوحة و هي الأكثر اعتمادا في الاقتصاديات المتطورة لما لها من فعالية و نجاعة.

✓ **المخاطر الغير نظامية:** و تعرف أيضا بالمخاطر الخاصة أو المخاطر القابلة للتنويع، ذلك لأن هذا النوع من المخاطر خاصة بالشركة، البنك أو حتى قطاع، فهي مخاطر مستقلة عن محفظة السوق بمعنى أن معامل ارتباطها مع السوق يساوي الصفر، ويمكن التخلص من هذا النوع من المخاطر بالتنويع بشكل كفء .

أما المخاطر الكلية فهي الجمع بين كل من الخاطر النظامية والغير نظامية، انطلاقا من مصادر المخاطر يمكن القول أن البنوك ونظرا لاختلاف طبيعة نشاطها وكذا تركيبة رأس مالها عن باقي المؤسسات الاخرى هذا جعل من المخاطر التي تتعرض لها متنوعة، لذا نجد أن البنوك تعتمد على مؤشرات الإنذار المبكر التي تحدد من خلالها أهم المخاطر الواجب التركيز عليها من أجل إدارتها، عبر تجنبها أو حتى التقليل من حدتها.

2.2 إستراتيجية ادارة المخاطر البنكية :

ادارة المخاطر: هو مفهوم استخدم منذ التطور الاقتصادي و يمكن القول أن جذور ادارة المخاطر نجدها تعود الى صناعة التأمين للشركات، حيث أدخل هذا المفهوم لأول مرة في الاعمال الاستراتيجية سنة 1916 من "هنري فايول" لكن اصبح رسميا مفهوم ادارة المخاطر سنة 1956 من خلال نشر مقالة بعنوان: « **The Professional insurance manger should be risk manager** » في مجلة **Havard Business** و تطرق من خلالها الى ضرورة أن يكون مدير التأمين هو مدير للمخاطر.

ليعرف بعدها هذا المفهوم تطور كبيرا ليس في الولايات المتحدة الامريكية فقط و لكن ايضا في كندا، حيث قام دوغلاس مدير مخاطر في شركة **Massey Fergusson** من خلال تقديمه سنة 1966 في فكرة " تكلفة المخاطر كأداة قياس الاداء الجديدة " وعرف من خلالها تكلفة المخاطر على أنها مجموع اقساط التأمين نفقات مراقبة التكاليف مخاطر التأمين الذاتي والتكاليف الادارية، " هي النفقات الرقابية

على المخاطر و التكاليف الادارية مع مقارنة هذه التكلفة مع المخاطر التي يتعرض لها (Kloman, 1992, p. 301).

فإدارة المخاطر هو منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل من امكانية حدوث الخسارة أو تقليل الاثر المالي لها الى الحد الادنى و هي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر و ترتيب أولوياته و تطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها، فهي أمر غاية في الاهمية و أي اخفاق في هذا الجانب قد يؤدي الى فشل البنك، لذا يستوجب على ادارة البنك وضع استراتيجيات الملائمة لاتخاذ الاجراءات المناسبة واقرار النظم و الضوابط لكيفية التعامل مع هذه المخاطر و العمل على تحليل حجمها أو أثرها وتقليل إحتمالات حدوثها (جعفر حسن و إبراهيم، 2015، صفحة 96).

تساهم إستراتيجيات تفعيل إدارة المخاطر عند اعتمادها على تفعيل دور ادارة المخاطر حتى تكون كفأة في ممارسة وظيفتها، الامر الذي سينعكس بالإيجاب على نشاط البنك، تتمثل هذه الاستراتيجيات في ما يلي (عبد القادر و عبد الرشيد، 2008، صفحة 08):

- **بيان الرسالة و القيم الجوهرية:** يمثل وضوح رسالة المؤسسة أو البنك أولى خطوات النجاح لإستراتيجية إدارة المخاطر، وحتى تكون ناجحة فإنه على الادارة أن تدرك أهمية وجود قيم تنظيمية وأن تلتزم بعملية تطوير هذه القيم، فالأفراد يحتاجون لمعرفة ما هو عمل و هدف البنك؟ و كيفية قيادة قيم المؤسسة لأعمالها؟ و بدون هذا الفهم فلن يطور العاملون التزاماتهم و ولائهم .
- **الأفراد المتحمسون والواثقون من أنفسهم** : كل فرد أيا كان موقعه له دور في إدارة المخاطر، فالإدارة العليا تحدد المخاطر و ترتبها حسب الأولوية، و تصمم وتعدل السياسات والنظم اللازمة للحد من المخاطر، و عطي التعليمات الواضحة لتنفيذ السياسات، أما العاملون التنفيذيون فعليهم إطاعة السياسات وإبلاغ الإدارة بالنقاط التي تحمل في طياتها مخاطر.
- **البيئة/ المحيط المشجع** : أن يكون لديها خطة جاهزة للاستجابة السريعة لجميع حالات الخطر والخسائر المرتبطة بها، لأن التصرف بسرعة وبصرامة، سوف يؤكد على وجود بيئة تلتزم بقيمها الجوهرية.

- **المنهجية السليمة** : يجب ألا تكتفي إدارة المخاطر بكشف المخاطر في عملية الرقابة الاستراتيجية، بل يجب أن تتخذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي للحصول على النتائج المرغوبة.
- **التكلفة و الأداء** : لضمان الكفاءة و الفعالية لإستراتيجية إدارة المخاطر، على الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي أصبحت تمثل عبئا أو تكلفة زائدة مع تطوير عمل المؤسسة.
- **نظم إدارة معلومات يعتمد عليها** : تعتبر نظم إدارة المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء غير معروف، أو لا توجد معلومات كافية عنه، فالمعلومات الدقيقة ضرورية لمتابعة المخاطر و الحد منها.
- **إستراتجية الامتثال للوائح والقوانين الصادرة عن البنك المركزي** له أهمية بالغة خاصة أن هذا الأخير يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف على المدى القصير والبعيد والذي يصب في تحقيق التوازن الاقتصادي و السلامة المالية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول خاصة عندما تكون هناك أزمات وهو ما نلاحظه في ظل جائحة كورونا عبر سعي البنوك المركزية الى تبني خطط وآليات للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الأمر الذي سينعكس ايجابيا على الاقتصاد عامة وكافة أصحاب المصالح، من ضمنها البنوك و المؤسسات المالية. وهو ما سنركز عليه فيما يأتي.

3.2 دعم السلامة المالية في ظل جائحة كورونا

تشكل السلامة المالية عنصرا رئيسا في المفهوم الكلي للاستقرار المالي، أما المفهوم الأعم والأقل تحديدا للاستقرار المالي يتحقق إذا كان النظام المالي قادرا على توفير توزيع كفؤ لفرص الادخار والاستثمار، ويعتمد على قاعدة متينة وخالية من الإختلالات الكبيرة وعلى هذا الأساس نجد هناك مجموعة من المتغيرات التي تعد كمحددات متعارف عليها للاستقرار المالي وهي (خليل، 2007، صفحة 9):

- **البيئة الاقتصادية الكلية:** ويمكن التعبير عنها باستخدام مؤشرات ثلاثة وهي الوضع المالي، والذي في حال كونه ايجابيا، يدل على وضع مالي أفضل ما يؤثر بشكل ايجابي على السلامة المالية، نسبة التضخم والذي يؤثر إرتفاع معدلاتها على الإقتصاد بشكل خاص وعملية التنمية بشكل عام لذا تعتمد البنوك جملة الأدوات الكمية والنوعية من أجل تخفيضها الى مستويات ما بين 1 %الى 3%،

نسبة الفائدة على المدى القصير التي تؤثر بدورها على القرارت الإستثمارية و كذلك مصادر التمويل ، بل قد تتجه البنوك المركزية الى إعتماد معدلات الفائدة الصفرية كأهم آلية وهو ما إتجه إليه البنك الفيدرالي المركزي الأمريكي، الذي شرع منذ مارس 2020 الى تنفيذ برنامج واسع النطاق في إطار الاجراءات الطارئة عبر خفض أسعار الفائدة فعليا الى صفر، عقبها تسهيلات إقراض طارئة (مخلوفي، إلياس مطهر، و مخلوفي، 2022، صفحة 252).

- **هيكلية القطاع المصرفي** من حيث مشاركة المصارف المملوكة للدولة والمصارف الأجنبية في النظام وقياس مدى التركز المصرفي وهنا يعني مدى سيطرة كل نوع من المصارف على الحصة السوقية حيث كلما زادت نسبة التركز أدى ذلك الى الاحتكار الذي يقتل المنافسة، حيث أنه من أهم خصائص النظام المصرفي الجزائري هو التركز المصرفي و يظهر ذلك من خلال سيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر من السوق المصرفية التي لا تقل عن 95 %بالرغم من أنه بالرغم من دخول المصارف الاجنبية والخاصة الساحة المصرفية منذ 1990 في اطار قانون النقد والقرض 90-10.
- **البيئة المؤسساتية والحوكمة** : و التي تقاس بالحوكمة التنظيمية، وحوكمة القطاع العام (تقاس بالمحاسبة الديمقراطية، غياب الفساد، والقانون وغيرها من المتغيرات .

ان التحدي الكبير الذي كان على عاتق البنوك المركزية عبر العالم والذي يتضمن ضرورة السعي نحو الحفاظ على الاستقرار المالي، مع بناء خطط للدفاع عبر ترتيبها من الأهم للمهم حيث إتجهت أغلب البنوك الى تخفيض معدلات الفائدة حيث سيعزز آثار هذا التخفيض إعادة توجيه المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما فرض الوضع على البنوك المركزية التدخل من أجل دعم السيولة وذلك عبر سياسة السوق المفتوحة، عبر دخولها كمشتري مما سيسمح بإحتواء الضغوط و منه الإستمرار في منح الإئتمان بأسعار معقولة. و لأن للبنوك المركزية الدور الفاعل في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية فقد عمدت الى تبني جملة من الاجراءات الوقائية التي يمكن أن تسمح بتخفيف الضغوط وإحتواء المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي و هي كآلاتي: (صندوق النقد الدولي، 2020)

- ✓ استخدام هامش أمان رؤوس الأموال والسيولة لدى البنوك لاستيعاب الخسائر وضغوط التمويل. وإذا كان الأثر كبيرا هناك تأثير على كفاية رأس المال المصرفي، ينبغي أن تتخذ أجهزة الرقابة إجراءات موجهة كأن تطلب إلى البنوك تقديم خطط معقولة لاستعادة رأس المال. وقد يكون على السلطات أيضا أن تبادر بتقديم الدعم من المالية العامة – في صورة دعم مباشر أو تخفيف ضريبي – لمساعدة المقترضين على سداد قروضهم وتمويل عملياتهم، أو تقديم ضمانات ائتمانية للبنوك.
- ✓ ينبغي لأجهزة الرقابة أيضا أن تشجع البنوك على التفاوض، بصورة حذرة، على تعديلات مؤقتة في شروط القروض المقدمة لقطاعي الشركات والأسر التي تعاني لسداد خدمة ديونها.
- ✓ أن تعمل السياسة النقدية والسياسة المالية معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 وضمان تعاف مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة. وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.
- ✓ تعزيز السيولة عبر تقديم سيولة إضافية للنظام االمالي سواء من خلال عمليات السوق المفتوح، او الاتفاق مع عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية من خلال ترتيبات خطوط تبادل العملات ، كما تم إعادة تفعيل البرامج التي أستخدمت أثناء الأزمة المالية العالمية بما في ذلك شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات مما يساهم في إحتواء ضغوط الرافعة المالية لتكلفة الائتمان؛
- ✓ تفعيل الرقابة على البنوك عبر إنشاء آليات للتنسيق بين المراقبة وتقييم المخاطر إن كانت السياسات المطبقة لا تزال ملائمة، وهل الاجراءات المعمول بها لتخفيف آثار المخاطر كافية.

3.الاجراءات الرقابية و الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا

في ظل مضاعفة دعم برامج الاقتصاد من قبل البنوك المركزية العالمية، انتهج بنك الجزائر جملة من الإجراءات للتخفيف من وطأة الجائحة عبر إعتماد آليات من أجل دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وذلك عبر إعتماد جملة من الإجراءات الوقائية و كذا التحفيزية .

1.3 الاجراءات الوقائية المتعلقة بالسياسة النقدية و القواعد الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية:

(بنك الجزائر، 2020، صفحة 32)

❖ **تخفيض الاحتياطي القانوني و السعر الاساسي لبنك الجزائر:** حيث اتجه بنك الجزائر نحو تخفيض الاحتياطي القانوني من 10% الى 8 % كمرحلة أولى ليتم تخفيض هذه النسبة مرة أخرى الى 3 % ذلك سنة 2020 ذلك في إطار التعليمة الصادرة بتاريخ 29 أفريل 2020، ليواصل بنك الجزائر التخفيض في نسبة الاحتياطي الاجباري الى 2 % منذ جوان 2021 الى غاية جوان 2022 و يعود سبب الإستمرار في التخفيض الى أن البنوك خلال هذه الفترة كانت تعاني من أزمة سيولة بسبب أزمة كوفيد وتبعاتها هذا جهة، ومن جهة أخرى التوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري على كل الأصعدة والتي من أجل ضمان نجاحها لا بد من تجنيد النظام المصرفي لدعم النشاط الاقتصادي، وهو ما نلاحظه من خلال تطور حجم السيولة البنكية 1.650 مليار دينار جزائري سنة 2019 الى 2.148 مليار دينار جزائري في أواخر جوان 2022 (بنك الجزائر، 2022، صفحة 11).

❖ **تخفيض الحد الأدنى للسيولة و تصنيف الديون:** حيث بدأت بوادر الإهتمام بالحد الأدنى للسيولة من قبل بنك الجزائر عبر السعي لمسايرة معايير السيولة المتضمنة لاتفاقية بازل منذ 2011 و ذلك عبر اصدار الامر 11-01 و كان فيه مايلي :

❖ **نسبة تغطية السيولة** : و هي تمثل الحد الأدنى لنسبة السيولة و يتم احتسابها بالعلاقة :

$$\text{الحد الأدنى للسيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة} * 100\%}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} \geq 100\%$$

تهدف هذه النسبة الى ضمان قدرة كل من البنوك على دفع سحوبات المودعين في أي لحظة لتسهيل مراقبة مدى احترامها لهذه النسبة، كما عليها تبليغ بنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي بالحد الأدنى لنسبة السيولة. إلا أنه تم تخفيض هذه النسبة الى 60% وذلك ما أقره محافظ بنك الجزائر في 06 أفريل 2020.

❖ **اعفاء البنوك من الالتزام بوضع وسادة الأمان:** من خلال الأمر 14-01 الذي تضمن بالتفصيل كافة الجوانب المتعلقة برأس المال من الاموال الخاصة القاعدية وكذا الرفع المالي الذي تم إعتماده ضمن النسبة 9.5 % كما ركز على ضرورة اعتماد البنوك وسادة الأمان التي تتكون من أموال خاصة

قاعدية تغطي 2.5 % من المخاطر المرجحة، ومن أجل الرفع من قدرة البنوك في ظل جائحة كوفيد ودعم السيولة لديها فقد إتجه بنك الجزائر الى إعفاء البنوك من الالتزام بوضع وسادة الأمان مما يساهم الى حد كبير في الرفع من قدرة البنوك من أجل تحقيق نسبة الملاءة المستهدفة و التي تقدر ب 9.5 % بل أيضا تعزيز مكانتها و تفعيل قدرتها التنافسية .

- **اعادة جدولة ديون العملاء** : نظرا للأوضاع الاقتصادية الراهنة سمح بنك الجزائر للبنوك بأن تقوم بإعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بسبب انعكاسات الجائحة على كل المتعاملين و المقترضين بشكل خاص،حيث تم تمديد آجال تخفيض معدل الفائدة على القروض الاستثمارية و اجراءات اعادة الجدولة ابتدأ من مارس 2020 من خلال مرسوم تنفيذي صادر في 01-2020 طبيعة الفيئات والمؤسسات التي ستستفيد من هذا الاجراء (جريدة الشروق، 2020)مع إمكانية منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة .
- **ضرورة تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية** بالرغم من أن بداية الاهتمام باستخدام وسائل الدفع الحديث كانت منذ 1998 عبر انشاء شركة SATIM، والتوجه نحو إستخدام وسائل الدفع ARTS الذي بدأ قيد التشغيل منذ سنة 2006 وعرف بعدها تطورا محسوسا حيث دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة وسجل هذا النظام خلال سنة 2017 ما يعادل 772.229 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 29272.99 مليار دينار، مقابل 414.272 عملية، بمبلغ قدره 339227 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 998963 مليار دينار مقابل 328404 عملية، بمبلغ قدره 2016923 مليار دينار في 2016 (بنك الجزائر، 2017، صفحة 91).

إلا أن التأكيد على ضرورة التوجه نحو هذا النوع من الوسائل فرضته تداعيات جائحة كورونا وهو ما استدعى الى التنسيق بين وزارة البريد والإتصال السلكي واللاسلكي من أجل إستخدام الصراف الآلي مع ضرورة توفر السيولة على مستواها، في ظل دعم استخدام وسائل الدفع الغير نقدية وهو ما نلحظه من ارتفاع محسوس فيما يخص حجم المعاملات المسجلة حيث تم تسجيل سنة 2021 مليوني عملية

تجارية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني بمبلغ 15 مليار دينار بنسبة زيادة قدرت بـ 200 % مقارنة بسنة 2020 أين تم تسجيل 111 ألف عملية تجارية بمبلغ 4.7مليار دينار (جريدة الشروق ، 2021) ، وتشجيعا لإستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، إستعمال الصراف الآلي، من أجل تحفيز العملاء على إستخدام وسائل الدفع الغير نقدية، كذلك دفع البنوك العاملة على الإبتكار و تقديم منتجات جديدة .

- **حماية أصحاب المصالح** : سواء عبر تفعيل ادارة المخاطر التشغيلية من خلال اعتماد الاساليب الوقائية المعتمدة ضمن الجائحة من تباعد إجتماعي و تعقيم، التشجيع على أخذ اللقاح و الاعتماد أكثر على أساليب الخدمة عن بعد من أجل حماية الموظفين و العملاء على حد سواء، أو من خلال التأكيد على ضرورة التوسع في إستعمال وسائل الدفع الغير نقدية في ظل التنسيق مع وزارة البريد والاتصال السلكي و اللاسلكي.

لقد ساهمت الاجراءات الرقابية و الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر الى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيمايلي: (بنك الجزائر، 2022)

رفع مستوى التمويلات المتاحة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية

- زيادة حجم القروض الموجهة للقطاع العمومي من أجل دعم الاقتصاد في ضل تداعيات انخفاض اسعار النفط وكذا أزمة كوفيد و تبيعاتها، و التي ارتفعت من 5636.6 مليار دينار سنة2019 الى 5793.3 مليار دينار سنة 2020 أي بمعدل زيادة 2.69%، إلا أنه إنخفض حجم التمويل لسنة2021 ليبلغ 4262.6 مليار دينار و هذا راجع الى ارتفاع عمليات استرداد الديون التي وصلت الى 7.71%؛

- ساهمت هذه الاجراءات في رفع القدرة التمويلية للبنوك و المؤسسات المالية في ظل تزايد طلب المتضررين من أشخاص ومؤسسات للقروض المصرفية، و هو ما عرفه التزايد المستر منذ 2019 لحصة القروض الموجهة للقطاع الخاص و التي بلغت 2019 حصة قدرها 5219,1 مليار دينار للترتفع الى

5386.9 مليار دينار سنة 2020 ، ليستمر هذا الارتفاع لسنة 2021 بمقدار 5570.0 مليار دينار أي بزيادة قدرها 6.29 %؛

- ساهم الغاء الالتزام بوضع الوسادة على مستوى البنوك في أن يكون هناك مصادر تمويلية داخلية دون اللجوء الى مصادر خارجية ذات تكلفة مرتفعة؛
- ان اعادة جدولة ديون العملاء مع امكانية منح قروض جديدة كان له دور مهم في دعم المؤسسات خلال فترة الجائحة، خاصة أن أغلب هذه المؤسسات تأثر نشاطها بشكل سلبي، ومن أجل تجنب العسر المالي ومنه الافلاس كان لابد على بنك الجزائر أن يمنح عبر اصداره لجملة الاجراءات والتسهيلات اللازمة التي من شأنها أن تدعم وتساعد في استمرارية نشاط هذه المؤسسات وهو ما كان له الدور الكبير في مواجهة الجائحة ؛

دعم الصلابة المالية للقطاع المصرفي ذلك من خلال :

لقد سمح تخفيف الاجراءات الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية من استئناف نشاطها و الرفع مستويات كفاية راس المال من خلال:

- نسبة الملاءة الكلية و التي عرفت ارتفاعا مستمرا على البنوك العمومية من 17.81 % سنة 2019 لتصل سنة 2021 الى 22,26 % و هذا التحسن راجع الى انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7,3% و وزيادة في رأس المال التنظيمي بنسبة 5.5% مما كان له تأثير ايجابي على الملاءة المالية للبنوك؛
- ارتفاع مؤشر الملاءة على مستوى البنوك الخاصة من 18,90% ذلك سنة 2019، ليصل سنة 2020 الى 20,29% إلا أنه شهد انخفاض طفيف لسنة 2022 قدر بنسبة 19,99% و هذا راجع الى ارتفاع المخاطر المرجعة التي فاقت الزيادة في الاموال الخاصة بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية و الاموال الخاصة التنظيمية؛

- دعم هيكل الاصول السائلة للبنوك حيث وصلت سنة 2021 الى مستوى يعادل 109,6% نهاية 2021 مقابل 31,5% في نهاية 2020 و هذا راجع الى اعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل الى 2079,7 مليار دينار

التشجييع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني:

- لقد برز ضرورة التوجه نحو الدفع الالكتروني خلال الجائحة كأمر إجباري أكثر منه إختياري، وهو ماساهم في التعريف بمختلف وسائل الدفع المتاحة و كذا تزايد الطلب على استخدامها، حيث ارتفع معدل عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك من 164.1 مليار دينار سنة 2019 ليترتفع الى 1073.0 مليار دينار سنة 2020 أي تطور بنسبة 84.70 % و هو ما يمكن إعتباره كمؤشر لظهور بوادر ثقافة الدفع الالكتروني للمتعاملين مع الاستمرار في إعتماده حتى بعد إنتهاء الجائحة .

بالرغم من استمرار جائحة كوفيد لأكثر من سنتين إلا أن تبعاتها لا تزال لحد الآن خاصة بعد رفع الحجر في الجزائر تماما منذ 20 أكتبوبر 2021 ، فقد سارع بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية العالمية لإحتواء الأوضاع والتقليل من سلبياتها وهو ماساهم الى حد كبير في إمتصاص الأزمة والتقليل من انعكاساتها على النشاط الاقتصادي عموما والقطاع البنكي بشكل خاص ولأن الاقتصاد الجزائري يشهد مرحلة تحول خلال هذه الفترة لذا نجد أن، بنك الجزائر لازال يتبع الاجراءات الاحترازية و الرقابية المفروضة منذ الجائحة و ذلك من أجل تفعيل دور النظام البنكي في دعم النشاط الاقتصادي خاصة أن الاقتصاد الجزائر يعيش فترة إنتقالية أهم أهدافها زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن أجل تحقيق ذلك لابد من دعم المؤسسات الناشئة و كذا التشجيع على الاهتمام اكثر بقطاع الزراعة والصناعة عبر تقديم تسهيلات و إمتيازات لهذه المؤسسات.

3.2 آليات تفعيل دور النظام المصرفي الجزائري بعد جائحة كورونا COVID 19:

ضرورة التوجه نحو الشمول المالي: إن التزايد المستمر بضرورة التركيز على الشمول المالي التي يتيح لكافة المتعاملين بكل إختلافاتهم الحصول على خدمات بنكية على درجة من الجودة وبأقل التكاليف، حيث

يسمح الشمول المالي للأفراد الشركات و المتعاملين الوصول لمختلف الخدمات المالية المتوفرة دون عواقب أو حواجز أو تكاليف إضافية و هو ما يجعل للشمول المالي جملة من الخصائص نلخصها: (أسامة و رحمة، 2021، صفحة 648)

- ✓ **العموم و التنوع** : من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع خاصة محدودي الدخل، كما يجب أن تقدم خدمات و منتجات بنكية متنوعة؛
- ✓ **السعر والجودة:تقديم خدمات ذات جودة و بأقل التكاليف** ؛
- ✓ **الوقت والتوسع**: سرعة تقديم الخدمات مع ضرورة سهولة الوصول إليها.

وفي هذا الاطار قام بنك الجزائر بإتخاذ جملة من اللوائح التنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي، ضمن إصدار القانون المؤرخ في 15 مارس 2020 عبر إستحداث معاملات بنكية إسلامية من أجل إستهداف فئة أكبر من المتعاملين عبر تقديم خدمات بنكية جديدة ذات مبادئ إسلامية .

لقد برزت ضرورة التوجه نحو الشمول المالي كأمر ضروري لابد منه خلال فترة الجائحة بشكل واضح، حيث كان لغياب الثقافة المصرفية خاصة فيما يخص استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتعامل عن بعد هذا من جهة و من جهة أخرى ضعف الانتشار المصرفي دور كبير في ظهور نقائص على مستوى النظام المصرفي والتي كان من المفروض تجاوزها خاصة خلال تطبيق برامج تأهيل البنوك وإعتماد العصرنة، غير أن الجائحة وبشكل واضح أظهرت أهم النقائص الواجب التركيز عليها والتي من أهمها إعتماد الخدمات البنكية المستحدثة التي ستسمح الى حد كبير من جذب أكبر فئة عبر إدخال الصيغة التمويلية الاسلامية في التعاملات البنكية وهو ماحاول بنك الجزائر التركيز عليه مؤخرا عبر تحديد جملة من النصوص واللوائح التي تبرز أهمية الشمول المالي كضرورة لابد منها لما له من إنعكاسات إيجابية على القطاع المصرفي و التي تظهر عبر فتح شبابيك المعاملات الاسلامية في البنوك العمومية كأهم خطوة مع ضرورة التشجيع على فتح الوكلات في ظل التشجيع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني لما لها من أهمية.

استحداث معاملات مصرفية اسلامية : تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية إصدار القانون 2020-02 الذي تبنى

عبره مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل التشاركية، وحدد عبره مختلف العمليات الإسلامية منها المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة ، الاصتصناع السلم حسابات الودائع ....، وهو ما يفضله المجتمع الجزائري كبديل للعمل المصرفي التقليدي، حيث سيسمح هذا التوجه الى تعظيم أرباح البنوك وجذب رؤوس الأموال الإسلامية من أجل زيادة خصتها السوقية، و قد وصل عدد الشبابيك الاسلامية سنة 2021 الى 106 موزعة بين البنك الوطني الجزائري(59) القرض الشعبي الجزائري (31) و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (16) (توفيق و أسيا، 2022، صفحة 79)،

بالرغم من كل هذه البوادر إلا أنه تبقى التحديات من أجل إنجاح هذا النوع من العمليات المصرفية الإسلامية موجودة ولا بد من دراستها و البحث عن حلول لها ولعل أهمها عدم وجود إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية أو المعاملات الإسلامية حيث تخضع جميعها لقانون واحد، كما أنه البنك المركزي في تعاملاته وتحديد مختلف القوانين و التشريعات يضعها ضمن إطار البنوك التقليدية فقط، إضافة الى قواعد الحيطة الحذر التي هي ضمن مقررات لجنة بازل و هي تحديات من شأنها أن تؤثر على فعالية مثل هذه العمليات .

التشجيع على الانتشار المصرفي: ضعف الانتشار المصرفي أو ما يعرف بضعف التمصرف Bancarisation الذي يقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، فيما يخص الجزائر فإننا نجد عدم تناسب عدد المؤسسات المصرفية في الجزائر مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفي أو حتى عدد السكان الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات و عدم تلبية حاجات عملائها من أجل ذلك فقد أكد محافظ بنك الجزائر من خلال كلمته الموجه في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي في 26 افريل 2020 على ضرورة توسيع شبكاتها الى كل مناطق خاصة تلك المناطق التي تعرف انعداما في الخدمات المالية، كما يجب تحديد طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة من أجل توفير المنتجات المناسبة و التي تستجيب لانشغالات المتعاملين و المواطنين. وحسب ما صرحه الوزير الأول فهم أمام تحدي بلوغ 26 مليون بطاقة إلكترونية بريدية بين البريد والبنوك، وموزع آلي لكل 5آلاف نسمة (جريدة الشروق، 2022).

ضرورة اعتماد نموذج CRAFTE : حيث يعتبر من الأنظمة الحديثة التي تعتمدها البنوك المركزية من أجل تفعيل أنظمتها الرقابية ، كما يعتبر كنظام تصنيف لتقييم أداء البنوك، وذلك لاعتماده على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة و فعالية النظام المصرفي و هي تضم خمسة عناصر أساسية :

- **C**: **C**orporate governance حوكمة الشركات
- **R** :**Risk management** ادارة المخاطر
- **A**: **Asset quality جودة الموجودات**
- **F** :**Financial leverage الرافعة المالية**
- **T**:**Transparency** الشفافية
- **E**: **Earning** الربحية

حيث يساهم هذا النموذج في تقييم درجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك، فهو من أهم الأنظمة الحديثة التي تهدف من خلال مبادئها الى تطوير وتحديث نظم الرقابة بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية ذلك عبر تركيزه على تفعيل الرقابة من خلال تبني مبادئ الحوكمة وتفعيل دور إدارة المخاطر والتأكيد على ضرورة الشفافية أما فيما يخص تحسين الأداء فهو يركز على جودة الموجودات، السيولة الرافعة المالية و تعظيم الربحية (صلاح الدين و صداق، 2011، صفحة 364)، كما يمكن أن يكون هذا النموذج كمؤشر يمكن إعتماده من أجل معرفة مدى فعالية الرقابة وادارة المخاطر على مستوى البنوك، كذلك يسمح بتقييم الأداء عبر مؤشر الربحية مع تحديد إتجاه البنوك في استخدمات الموجودات عبر مؤشر الموجودات، ولان الرفع المالي يعتمد عليه في تحديد حجم المخاطرة فإن هذا النموذج يكون له أهمية في القياس والتحليل .

4. خاتمة

لقد سمحت الإستجابة السريعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا عبر تسخير السياسة الإقتصادية عامة والسياسة النقدية بشكل خاص من تخفيف وطأة هذه الأزمة وتحقيق الاستقرار المالي بنسبة كبيرة، عبر

إعتماده على جملة الاجراءات الوقائية وكذا التحفيزية، مع تشجيعه على ضرورة التوجه أكثر نحو إستخدام الوسائل الغير نقدية ودعمه للمعاملات المالية الإسلامية عبر فتح شبابيك الاسلامية على عدة بنوك، إلا أن البنك المركزي والبنوك الجزائرية لاتزال أمام تحديات أخرى أهمها التطبيق الفعلي والفعال لمختلف البرامج المسطرة، وذلك تزامنا مع التغييرات الحاصلة على كل المستويات خاصة الاقتصادية منها و التي يجب على النظام البنكي أن يلعب الدور الهام في عملية التنمية الاقتصادية.

ولقد تم توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها :

- ✓ إن طبيعة و خصوصية العمل المصرفي تتطلب إعتماد نظم للإشراف و الرقابة المصرفية التي تعتمدها البنوك المركزية من أجل تحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي؛
- ✓ إعتمد بنك الجزائر منذ ظهور جائحة كوفيد جملة من الاجراءات الرقابية و الاحترازية من أجل تفعيل إدارة المخاطر البنكية خاصة مخاطر الائتمان السيولة و المخاطر التشغيلية من أجل تحقيق الاستقرار المالي في وقت عاش خلاله العالم ككل جملة من التحديات الاقتصادية الاجتماعية ؛
- ✓ ساهم اعتماد أدوات السياسة النقدية عبر تخفيض الاحتياطي الاجباري الى مستوى غير مسبوق 2 % الى دعم السيولة لدى البنوك ؛
- ✓ استمرار اعتماد التدابير الوقائية من طرف بنك الجزائر حتى بعد نهاية الجائحة و هذا راجع الى التحديات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة و المتمثلة في التوجه نحو دعم النشاطات الاقتصادية غير النفطية عبر دعم المؤسسات بكل أشكالها و خاصة الناشئة منها؛
- ✓ تسليط الضوء على الدفع الالكتروني و دعم الصيرفة الاسلامية و كذا التوجه للشمول المالي كان من بين المحاور التي ركز عليها بنك الجزائر خلال جائحة و بعدها و ذلك عبر اعتماد جملة من الاصلاحات من أجل توفير الظروف الملائمة من أجل نجاحها؛

5. قائمة المراجع:

1. بن ذيب عبد الرشيد ، شلالي عبد القادر ، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول :إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: آفاق و تحديات، جامعة الشلف، المنعقد في: 25-26 نوفمبر2008.
2. جعفر حسن البشير آدم، ابراهيم فضل المولي، سنة 2015، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات الاسلامية و دوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان.
3. خضراوي نعيمة،سنة 2009، ادارة المخاطر البنكية " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،الجزائر.
4. خليل جهاد ،سنة 2007، دور الحوكمة في تمكين المساهيمن و المستثمرين و استقرار الاسواق المالية ، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول سوق رأس المال الفلسطيني.
5. الشمري صادق راشد،سنة 2009، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
6. خذري توفيق، أسيا بوعكة، جوان 2022، واقع توطين الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-06 و التعليمة 20-03، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال .
7. مخلوفي الطاهر، الياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي أحمد، 2022، تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية بنك الجزائر أنموذجا، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية ،جامعة خنشلة.
8. فراح أسامة، رحمة عبد العزيز، 2021، الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية و الأكاديمية.
9. محمد أمين الامام صلاح الدين ، راشد الشمري صادق، 2011، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 90.
10. بنك الجزائر، 2020 ، التقرير السنوي للأوضاع الإقتصادية ، من الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2020arabe.pdf
11. بنك الجزائر، 2022، النشرة الإحصائية الثلاثية، من الموقع :

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Arabe.pdf

12. صندوق النقد الدولي :أزمة كوفيد تهديد للاستقرار المالي، من الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability

13. Ivan zelenko,bénoit métayer,le risque de crédit, dunod, Paris,1999.

14. Kloman. Felix, Rethinking Risk Management, the World Insurance Congress, London, July, 1992